الحلقة السادسة

"الهدف" تنفرد بنشر تقرير سرّي مقدم للكونغرس الاميركي

موجودات السعودية في الخارج هي أكبر من أية حكومة في العالم

السعودية ، مشاكلها الداخلية ، نفطها ، ارتباطاتها بعجلة الامبريالية الاميركية . قمعها وغطرستها في الداخل ، واستنامتها واستسلامها لـ ((الاسياد)) الاميركان خارجيا .

كل هذه القضايا بخفاياها وتفصيلاتها البالغة حد الاذهال . نتابع نشرها على حلقات ، هي بمجملها التقرير السري المقدم للكونغرس الاميركي حول اوضاع السعودية، والذي تنفرد ((الهدف)) بنشره باللغة العربية .

الفصل الخامس

القضايا الاقتصادية وامكانيات التصدير من قبل الولايات المتحدة

ان تنامي الثروة المائدة من النفط قد جعل السعودية قوة مالية عالمية . وان مقدرة العربية السعودية على استخدام هذه الثروة بفعالية هي عامل هام من العوامل التي تتحكم في قرارات انتاج النفط في المستقبل . لقد صرحت الحكومة السعودية ان استمرارية زيادتها لانتاج النفط والتي يتمخض عنها عائدات اضافية تعتمد على البلدان الصناعية ورغبتها في افساح المجالات للاستثمارات لهذه الاموال مع ضمان عدم تعرضها لآثار التضخم والتبدل في قيمة العملات . لقد ربطت حكومة العربية السعودية بين رغبتها وارادتها في انتاج النفط بمستويات مناسبة لمواجهة المتطلبات العالمية المتزايدة على النفط وبين تلقيها التكنولوجيا المتقدمة والمساعدة الفنية لتطوير مشروعاتها المحلية وبرامج التصنيع والتطوير الداخلي .

ان برامج التنمية الداخلية لحكومة العربية السعودية تفسح المجال لتزايد صادرات الولايات المتحدة الى السعودية عدة بلايين من الدولارات فضلا عن النفوذ الذي سيتزايد للولايات المتحدة في السعودية ، غير ان تنامي المنافسة من دول اخرى اضافة الى التشريعات الاميركية يمكن ان يعترض سبيل الفرص التجارية الاميركية في السعودية . لهذا فان الوضع المالي السعودي والقضايا الاقتصادية المترتبة عليها تستحق الاولوية من اهتمام الولايات المتحدة ووضعه في الاعتبار الاول لتفكيرها وسياستها في المنطقة .

ازدياد الدولارات البترولية

تحتفظ حكومة العربية السعودية بالمعلومات حول موجوداتها واستثماراتها في الخارج وتعتبرها سرا لا يباح ولذلك من الصعب الحصول على معلومات دقيقة حول استثماراتها وموجوداتها في الخارج أو الحصول على تقارير رسمية حول هذا الموضوع — ومع هذا فمنا بمراجعة عدة تقارير أعدتها حكومة الولايات المتحدة وحكومات اخرى ومؤسسات تراقب تنامي الثروة المالية للسعودية .

ان موجودات السعودية في الخارج هي اكبر موجودات أو استثمارات من اي حكومة في العالم وهي تتزايد بسرعة هائلة . فمنذ نهاية عام ١٩٧٣ جمعت الحكومة العربية السعودية ما يقارب ٥٤ بليون دولار (٥٤،٠٠٠،٠٠٠) معومة كموجودات في الخارج وقد وصل هذا المبلغ الى ستين (٦٠ بليون دولار حتى نهاية اوكتوبر — تشرين الثاني ١٩٧٧) . بينما توضح تقارير وزارة الخزانة الاميركية ان حكومة العربية السعودية قد جمعت كفائض من ١٩٧٣ الى ١٩٧٦ حوالي سبعين (٧٠) بليون دولار . بينما توضح دراسة اجراها بنك شيكاغو الاول ان موجودات حكومة العربية السعودية في الخارج ستصل الى ١٣٣ (مائة وثلاثة وثلاثون) بليون دولار بحلول عام ١٩٨١ . وقد اوضحت الدراسة ان الفوائد التي تحصل عليها العربية السعودية من هذه الموجودات والاستثمارات في الخارج وصلت الى ٣٠٨ بليون دولار في عام ١٩٧٦ ثم ارتفعت الى ٤٠٦ بليون دولار في عام ١٩٧٧ ويقدر لها ان تصبح ١٠٤١ بليون دولار في عام ١٩٨١ . لقد زادت عائدات النفط السعودي عن نفقات حكومة العربية السعودية حوالي ١٧ بليون دولار فقط في عام ١٩٧٧ .

ان العامل الاقتصادي الرئيسي الذي سيتحكم في موضوع انتاج النفط والقرارات الانتاجية هو مقدرة حكومة العربية السعودية على استيعاب هذه العائدات . اما في الوقت الحاضر فان حكومة العربية السعودية لا تستطيع رغم كل خططها الطموحة انفاق الجزء الاكبر من العائدات . ان التعداد القليل للسكان والبنية الاقتصادية البسيطة والنقص الحاد في المهارات ، كل هذه الامور تقيد الانفاق في السعودية .

خطط التنمية الداخلية

لقد رصدت حكومة العربية السعودية مبلغ ١٤٢ بليون دولار لتصنيع وتحديث البلاد بموجب خطة التنمية الخمسية التي اصبحت الآن في سنتها الثالثة . ان برنامج التنمية هذا هو من اطمع البرامج ويواجه تحديات كبيرة . وان من اهداف خطة التنمية هذه :

١ — تنويع المشاريع الاقتصادية وتطوير الاقتصاد كي يخف اعتماده على عائدات النفط اذ ان ٩٠ ٪ من الاقتصاد السعودي يعتمد الآن على عائدات النفط .
٢ — تطوير وتوسيع العمليات البترولية وتجميع الغاز .
٣ — تحسين مستوى المعيشة للشعب .
٤ — زيادة القدرات العسكرية .

ومن بين المشاريع الرئيسية التي تضمنتها الخطة هي :

١ — انشاء منطقتين صناعيتين تكلف كل منها اكثر من ٤٠ بليون دولار .
٢ — اقامة مشروع ضخم لتجميع الغاز يكلف ستة عشر بليون دولار لاستخدام الغاز الطبيعي الذي يضيع الآن نتيجة الاحتراق .
٣ — مشروع لتحلية المياه يكلف حوالي ١٨ بليون دولار .
٤ — اقامة ٣٠٠،٠٠٠ وحدة سكنية واقامة خمسين مستشفى جديدة حديثة ومراكز عناية صحية واقامة جامعات ومدارس مستحدثة .
٥ — اقامة مطارين دوليين جديدين في جدة والرياض .

ازدياد العائدات عن متطلبات التنمية

رغم التكاليف الباهظة للخطة فان فائض السعودية من دولارات النفط يستمر في التزايد عاما عن عام وقد قدرت وزارة التخطيط في ايار ١٩٧٧ ان جميع المطلوب من العائدات لاتفاقها على خطة التنمية يمكن الحصول عليها مقابل انتاج خمسة ملايين برميل يوميا في عام ١٩٧٧ ترتفع الى ثماني ملايين برميل يوميا في عام ١٩٨٠ ولذلك فان استمرار الانتاج بمعدل تسع ملايين برميل يوميا لا يمكن تبريره بشكل منطقي استنادا الى الارضية الاقتصادية . وعبر العديد من الرسميين السعوديين والاميركيين عن آراء مشابهة .

وقد صرح أحد كبار الرسميين في وزارة التخطيط ان الوضع الاقتصادي يمكن

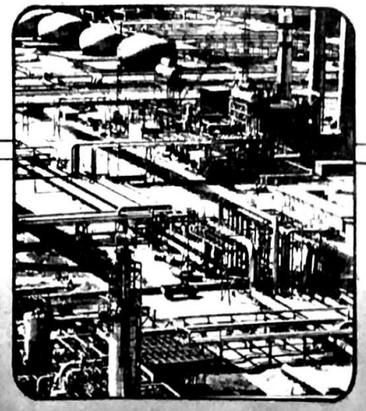

٣٠٠ شركة اميركية و ٣٠٠٠٠ مواطن اميركي يعملون في السعودية

ان يجبر حكومة العربية السعودية على اعادة تقييمها لخططها الانتاجية ولقرارات انتاج النفط .

ان عجز حكومة العربية السعودية عن استخدام عائدات النفط بفعالية والمشاكل الاقتصادية المترتبة على ذلك قد سببت تزايدا في عدد المعارضين من ذوي النفوذ السعودي لزيادة انتاج النفط .

ويعتقد بعض السعوديين ان خطط التنمية الداخلية هي خطط مفرطة ومضرة بالتقاليد الاسلامية .

وبسبب الاسس المختلفة ومشاكل اليد العاملة والماهرة فان برنامج خطة التنمية متخلف عن جدوله الزمني بحيث ان جزءا كبيرا من الاموال المخصصة لبرامج السنوات السابقة لم يتم انفاقها . فقد رصدت في عام ١٩٧٦ (٣٢) بليون دولار لخطة التنمية لهذا العام ضمن الخطة الخمسية غير انه لم يتم انفاق كل هذا المبلغ وبلغ مجمل الانفاق على الخطة فقط ٢٢ بليون دولار . ان هذا الفائض عن الانفاق اي التقصير في الانفاق قد اضاف الى مجمل الاموال السعودية المجمعة كمية جديدة في الوقت الذي تجد فيه الحكومة السعودية نفسها عاجزة عن استثمار هذه الاموال بشكل مدبر ومبصر ومعقول .

سياسات الاستثمار السعودية

ان سياسة الاستثمارات السعودية تلعب دورا متزايدا وهاما في سلامة الاقتصاد العالمي . ويعتقد الخبراء ان احتياطي العربية السعودية النقدي قد استخدم بشكل بناء في سوق المال الدولية والتمويلات العالمية ، بحيث شكلت هذه الاحتياطات المالية مصدرا رئيسيا وهاما لمواجهة الاحتياجات الراسمالية الطويلة الاجل في وقت يعتقد فيه الخبراء الاميركيون الرسميون ان هذه الاموال ستستمر في الاستخدام البناء الفعال . وعلى اية حال فان هذه الاموال ستكون دائما مصدرا هاما في سياسة التمويل العالمية وعاملا في الاستقرار النقدي الدولي كما تشكل مصدرا فاعلا في مواجهة الولايات المتحدة . وتشمل الامثلة للاستثمارات التي يمكن ان تضر بمصلحة الولايات المتحدة ما يلي :

١ — انخفاض المودعين بالدولار وانخفاض قيمة المستندات بالدولار .
٢ — سحب الارصدة من البنوك الاميركية .
٣ — البيع المفاجيء لكميات كبيرة من صكوك الخزينة الاميركية .
٤ — انقطاع الشراء للخبرات الامنية الاضافية من حكومة الولايات المتحدة .
٥ — اغلاق حسابات السندات التجارية الاميركية وتحديد الدخل ووضعها في فراغ أمني وقانوني .

لن تكون العربية السعودية في معزل عن النتائج السلبية لاجراء كهذا فضلا عن ان السعودية ستصبح هدفا لاجراءات انتقامية من قبل الولايات المتحدة .

ولذا فانه من مصلحة الشعبين الملحة البحث عن التعاون في الاستثمارات واتباع سياسات استثمارية موحدة واتباع برامج موحدة لتحقيق المنافع المشتركة والاهداف المشتركة .

ان الوكالة المالية للعربية السعودية هي التي تشرف على الاستثمارات السعودية في الخارج وهي وكالة شبه مستقلة تقوم بدور البنك المركزي للسعودية . وفي بداية السبعينات اتبعت هذه الوكالة سياسات مسرفة في التحفظ ووظفت اموالها لامد قصيرة كايداعات في المصارف الاميركية والاوروبية اضافة الى السندات المالية الحكومية . لقد تغيرت سياسة الاستثمارات تدريجيا :

١ — تحويل رؤوس الاموال من استثمارات قصيرة الامد الى استثمارات وموجودات طويلة الاجل تعطي زيادة في العائدات المالية .
٢ — زيادة الاستثمارات في القطاع الخاص بما في ذلك صكوك التامين التعاونية والسندات المالية .
٣ — زيادة استثمار في شراء الاراضي والشركات الاحتكارية .

ورغم هذه التحولات تبقى سياسة الاستثمار للحكومة السعودية سياسة محافظة . ويعتمد السعوديون الى درجة كبيرة على المؤسسات المالية الغربية لاسداء النصح حول الاستثمارات وتقديم المساعدة الادارية . وتقوم السعودية بشراء الدولار بشكل رئيسي في استثماراتها في كل من الولايات المتحدة واوروبا . ان مثل هذه الموجودات كما تورد التقارير هي بالسندات المالية وسندات الخزينة وتشكل ٨٠ ٪ من موجودات السعودية في الخارج حسب تقارير ١٩٧٧ ويعتقد ان ٢٥ ٪ من هذه الموجودات والاستثمارات هي في الولايات المتحدة وحدها .

تاثير ضعف الدولار المحتمل على سياسة التسعير السعودية

لقد كانت العربية السعودية دائما من انصار الاعتدال في اسعار النفط في منظمة الدول المصدرة للنفط منذ رفع الاسعار الكبير سنة ١٩٧٤ ولطالما استخدمت العربية السعودية نفوذها للحد من ارتفاع الاسعار للنفط الخام . وعلى اية حال وطالما ان العمليات التغطية لمنظمة الدول المصدرة للنفط تسعر بالدولار ونظرا لاستمرار ضعف الدولار وانخفاض قيمته فان ذلك قد زاد من تكلفة الواردات السعودية من اليابان والمانيا الاتحادية والبلدان الاخرى ذات العملات القوية كما اصبح هذا الموضوع قضية تشغل بال منظمة الدول المصدرة للنفط نظرا للخسارة الحقيقية في دخولها من النفط بسبب ضعف الدولار .

ان انسحاب العربية السعودية من التعامل بالدولار او تخليها عن السندات التي في حوزتها بالدولار او تخليها عن موقعها في معارضة ارتفاع اسعار النفط او الغاء الدولار كعملة لتسعير النفط سيشكل ضغطا كبيرا على الدولار . وفي آذار ١٩٧٨ اعادت حكومة العربية السعودية التاكيد على دعمها للدولار واستمرارها تسعير نفطها بالدولار ودعت الولايات المتحدة لبذل جهد اكبر لمنع انحدار وتدني الدولار . ان استبدال تسعير الدولار بحقوق السحب الخاصة وآثار هذا الاستبدال قد نوقش في الجدول (٦) المبين لاحقا وتبعا لذلك اشارت حكومة العربية السعودية انه من المحتمل رفع اسعار النفط اذا ما استمر الدولار في التدهور . كما بين السعوديون ان العربية السعودية قد قاومت كل الجهود داخل منظمة الدول المصدرة للنفط لرفع اسعار النفط غير انه لا يمكن للولايات المتحدة ان تبقى مستندة الى الموقف السعودي الى ما لا نهاية اذا ما استمر وضع الدولار في التدهور حيث انه لن يؤخذ بالراي السعودي في هذه الحالة .

لقد ابلغنا من قبل الرسميين السعوديين ان محاولات الولايات المتحدة او اجراءات الولايات المتحدة لايجاد مشروعات ضخمة للطاقة هو موضوع هام جدا . ان هذه الاجراءات ستعكس انخفاضا في اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد مما يقوي من وضع الدولار .

وضع الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة

وفي رأي السعوديين ان العداء الذي تقابل به الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة قضية تثير اهتمام السعودية نفسها كما ان نقاشا كان قد اثير حول مطالبة